تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962–2019

د/أحمد ضيف – جامعة البويرة

أ/نسيمة بن يحي – جامعة البويرة

الملخص:

تُعنى هذه الورقة البحثية بدراسة تقويم التطور التاريخي للسياسة المالية في الجزائر، وخلصت إلى أن تطور السياسة المالية ماهو إلا نتيجة للتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري في جميع المجالات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...إخ) من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وعليه يمكن القول أن السياسة المالية بشقيها (الإنفاق، الضرائب) هي الركيزة الأساسية التي يمكن للدولة من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها المنشودة، وعليه نوصي بضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام لرفع قدرة الجزائر على مواجهة الصدمات الخارجية، وتنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات تعزيزا لقدراتها التمويلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية, المخططات الإنمائية, برامج التنمية الاقتصادية

Abstrate:

You mean this paper to study the historical evolution of fiscal policy in Algeria, and concluded that the evolution of fiscal policy sonly a result of the developments in the Algerian economy in all areas (political, economic, social ... brother) of independence until the present-day, and it can be said that the financial, both policy (spending, taxes) is the essential foundation for which the State can influence economic activity to achieve its objectives, and therefore recommend the need to stop the current trend of increasing public spending to lift Algeria's ability to cope with external shocks, diversification of revenue sources and tax cuts on the productive sectors of the added value.

Keywords: Fiscal policy, development plans economic, development programs.

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية إلى جانب السياسة النقدية، حيث تستطيع الحكومة من خلال استخدام هذه الأدوات الوصول إلى أهدافها الاقتصادية، كما تساهم بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفق الوضع الاقتصادي القائم، وركز الفكر المالي على الإنفاق العام باعتباره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث ازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها: اتساع نطاق النفقات العامة لأنها أصبحت تُشكل نسبة هامة من الدخل الوطني بحيث لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، وإعادة توزيع الدخل وأخيرا في حجم التشغيل والدخل الوطني، وبسبب الوضعية المالية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في التسعينيات، واعتماده بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات وتسجيل عجز كبير في القطاع الصناعي العمومي والقطاع الفلاحي، دفع به إلى تجميد عدد كبير من المشاريع المبرمجة، وبعد عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000 عرف أداء الاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي سهل انطلاق الكثير من المشاريع التي تعتمد عليها السلطات العمومية والخاصة بالفترة من (2001-2014)، ولإحداث نمو اقتصادي مستدام طبقت الجزائر عدة استراتيجيات تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية اختلفت باختلاف أنظمتها وظروفها الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق تبرز معالم **إشكالية البحث** التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما هي أهم التطورات التي شهدتها السياسة المالية في الجزائر
من الاستقلال إلى يومنا هذا؟

المنهج المتبع: بالنظر إلى طبيعة الإشكالية، ومحاور البحث التي تم تناولها في هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد جمع معلومات وحقائق.

محاور الدراسة:

- مفاهيم أساسية حول السياسة المالية
- السياسة المالية في ظل المخططات الإنمائية
- السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية.

أولا: تعريف السياسة المالية.

لقد تعددت مفاهيم السياسة المالية من مفكر إلى أخر ويمكن إيجاز بعضها كالتالي:

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:"مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة[1]"

كما يمكن تعريفها على أنها:"تلك السياسة التي تستند إلى استعمال النفقات العامة والسلطة الضريبية في الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية[2] ".

ثانيا: أدوات السياسة المالية

1- النّفقات العمومية

تُعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية. وبالتالي يُمكن تعريفها عل أنها:

" هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة[3]".

ويتضح من خلال هذا التعريف ثلاث عناصر للنفقة هي[4]:

- **استعمال مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويُعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.
- **صدور النفقة من شخص معنوي عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، كالدولة، الولاية، البلدية،... وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.
- **الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام:** وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما[5]:
  - المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة.

- إذا كان الإنفاق العام يهدف إلى نفع خاص فانه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب. ويُمكن تقسيمها إلى:

1-1- التقسيم الوضعي للنفقات العامة

تُقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى[6]:

- **نفقات إدارية:** هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن...
- **نفقات اجتماعية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.
- **نفقات اقتصادية:** هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل، الري...الخ.

1-2- التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

تُقسم النفقات العامة وفقا لعدة معاير يُمكن إيجازها كما يلي[7]:

حسب تكرارها الدوري: تُقسم إلى:

- **نفقات عادية:** هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية (شهريا مثلا) كمرتبات الموظفين.
- **نفقات غير عادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدات منكوبي إحدى الكوارث كالزلازل أو الفيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.

من حيث أثارها الاقتصادية: تُقسم إلى:

- نفقات منتجة ونفقات غير منتجة.
- نفقات ناقلة ونفقات غير ناقلة.

- **نفقات منتجة:** إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية.
- **نفقات غير منتجة:** إذا لم تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق.
- **نفقات ناقلة:** تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق العام.

- **نفقات غير ناقلة:** يقصد بها النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية.

❖ **نفقات حقيقية ونفقات غير حقيقية.**

يعتمد معيار التمييز هنا على مدى إنقاص النفقة المالية للدولة، حيث يُطلق على هذا النوع الذي يُنقص نفقات حقيقية كمرتبات الموظفين، والفرع الذي لا ينجم عنه إنقاص نفقات صورية كنفقات إنشاء السكك الحديدية.

2- الإيرادات العمومية

حتى تستطيع الدولة أن تُمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تُعتبر دخولا للدولة تُمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.وبالتّالي يُمكن تعريفها على أنّها:

" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[8]". وتشتمل على:

2-1- إيرادات الدولة من أملاكها

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد، دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويُقسم الدومين إلى قسمين:

❖ **الدومين العام:** يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ، تخضع للقانون الإداري.

❖ **الدومين الخاص:** يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع، الفنادق، وسائل النقل، وتخضع للقانون المدني ويقسم إلى:

- **الدومين العقاري:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات...
- **الدومين الصناعي والتجاري:** يتكون من المشاريع الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة[9].
- **الدومين المالي:** يُقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبلها، والتي تحصل منها على أرباح ضمن إيرادات الدولة من أملاكها، ويُعد هذا الدومين من احدث أنواع الدومين الخاص[10].

2-2- الرسم: هو مبلغ نقدي يُدفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع[11].

2-3- الضرائب: اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة[12].

المحور الثاني: السياسة المالية في ظل المخططات الإنمائية

إنّ أهم ما ميّز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الاقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ المخططات بدءا من 1967.

أولا: المخططات الإنمائية خلال الفترة من (1967- 1989).

1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

اعتُبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعده وتنفذه الجزائر، شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي، والقطاع شبه المنتج" الخدمات"، والقطاع غير المنتج" البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية".

2- المخطط الرباعي الأول (1970- 1973).

مثّل الانطلاقة الحقيقية لأسلوب التخطيط، إذ تبنى هذا النظام نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف من عنصر رأس المال والعمل، وذلك في قطاعات الحديد والصلب، الميكانيك، الصناعة البتروكيماوية، ومواد البناء.....الخ.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977).

عد كمخطط مكمل للرباعي الأول، وأهم ما ميزه اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة إذ تستحوذ على نسبة 61% من حجم الاستثمارات الفعلية إلى جانب اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان.

4- المخطط الخماسي الأول (1980- 1985).

مثّل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ أنه جاء ليعالج الاختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما أنه اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القطاعات الاقتصادية[13].

5- المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989).

شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدف هذا المخطط إلى[14]:

- ❖ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- ❖ المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية؛
- ❖ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية المتوفرة.

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع الاستثمارات حسب المخططات الوطنية (1967– 1989)

الوحدة:مليار دج

المخطط / القطاع	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	7,02	77,48	17,43	62,48	64,72	58,71	232,91	50,67	253,22	46,03
قطاع الخدمات	0,46	5,07	1,87	6,73	10,5	9,52	37,82	8,23	59,73	10,56
قطاع البنى الأساسية	1,58	17,43	8,54	30,77	35	31,75	188,47	41,04	237,05	43,4
المجموع	9,06	100	27,75	100	110,22	100	459,21	100	550	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 198- 341.
- أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، لأكتوبر 2010، ص 13.

نُلاحظ من خلال هذا الجدول أن المخطط الثلاثي الأول ركز على القطاع المنتج، حيث خُصص له غلافا مالي قدره 7,02 مليار دج أي ما يعادل نسبة 77,48% من إجمالي المبالغ المخصصة للمخطط، أما بالنسبة للمخطط الرباعي الأول أيضا ركز على القطاع المنتج فقد حاز على نسبة 62,48% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا المخطط والتي تضاعفت بحوالي ثلاث مرات عن المخطط السابق، باعتباره المحرك لكل تنمية، بينما المخطط الرباعي الثاني اهتم بالجانب

الاجتماعي من حيث توفير مناصب العمل، ومجانية العلاج والتعليم....الخ، وزيادة حجم الاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات.

الجدول رقم (02): تطور الرصيد الموازني للجزائر 1970- 1989

السنوات	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية	الرصيد	نفقات التسيير/النفقات ع	نفقات التجهيز/النفقات ع
1970	6306	5876	430	0,72	0,27
1971	6919	6941	-22	0,67	0,32
1972	9178	8197	981	0,65	0,34
1973	11067	9989	1078	0,62	0,37
1974	23438	13408	10030	0,70	0,29
1975	25052	19068	5984	0,71	0,28
1976	26215	20118	6097	0,65	0,34
1977	33479	25473	8007	0,58	0,40
1978	36782	30106	6676	0,58	0,41
1979	46429	33515	12914	0,59	0,40
1980	59594	44016	15578	0,60	0,39
1981	79384	57655	21729	0,58	0,40
1982	74246	72445	1801	0,52	0,47
1983	80644	84825	-4181	0,52	0,47
1984	101365	91598	9767	0,54	0,45
1985	105850	99841	6009	0.54	0,45
1986	89690	101817	-12127	0,60	0,39
1987	92984	103977	-10993	0,61	0,38
1988	93500	119700	-26200	0,63	0,36

المصدر: أعد بتصرف بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد تميزت فترة السبعينيات والثمانينيات بتطور كبير في جانب المالية العامة حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة (1970- 1982) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، حيث شكلت الجباية البترولية نسبة 21,40% سنة 1970 من مجموع الإيرادات لتنتقل إلى 55% سنة 1982، أما بالنسبة للنفقات العامة فهي في تزايد مستمر وهذا راجع إلى عملية تمويل التنمية في مراحلها الأولى سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز.

بينما سجلت أول عجز لها سنة 1983 ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة 1986،1987،1988،1989 وذلك بسبب الصدمة الكبيرة التي سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط حيث انخفضت إلى 13,57دولار للبرميل بعدما كان 29,04دولار سنة

1984، وبذلك انخفضت الجباية البترولية من الناتج الداخلي الخام من 19,97%سنة 1984 إلى 7,22%سنة 1986، وبما أن الجزائر انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال، فإن هذه الوضعية استدعت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي تُرجم هذا التدخل بزيادة الإنفاق العام حيث انتقل من 24,40% من الناتج الداخلي الخام سنة 1970 إلى 34,33% سنة 1986.

ثانيا: تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من (1989– 1999).

في نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأت بالنتائج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) ونتج عن هذه المفاوضات ما يلي[15]:

1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول*.

أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان من أهم محاور الاتفاقية:

- إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا الهدف منها تقليص العجز العام للميزانية.

2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

عقدت الاتفاقية الثانية بتاريخ 1991/06/03 والمعروفة باتفاقية stand by بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط ب100 مليون دولار ومن أهم أهدافها:

- تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة،
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية؛
- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وبسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة خاصة في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

3- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1آفريل 1994- 31مارس 1995).

نظرا لفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق أهداف الاتفاقية وتدهور أسعار البترول، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وحضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

- ❖ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض معدل البطالة؛
- ❖ التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل الذي يتراوح بين 3% و4%؛
- ❖ استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
- ❖ تخفيض عجز الميزانية إلى 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي[16].

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1037مليون دولار أي ما يعادل DTS731,5 وزع على قسطين الأول قدره DTS389 وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني خلال السنة على شكل دفعات[17].

4- برنامج التعديل الهيكلي(22ماي1995- 21ماي1998).

إنّ الاتفاقيات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي، بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط وذلك من خلال:

- ❖ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛
- ❖ تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- ❖ تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛
- ❖ التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1169 مليون حقوق سحب خاصة[18].

الجدول رقم(03): تطور الرصيد الموازني للجزائر للفترة 1989- 1999

Unité=10^6DA

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الإيرادات العمومية	116400	152500	248900	311864	313949	477181

النفقات العمومية	124500	136500	212100	420131	476627	566329
الرصيد	-8100	16000	36800	-108267	-162678	-89148
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	
الإيرادات العمومية	611731	825157	926668	774511	950496	
النفقات العمومية	759617	724609	845196	875739	961682	
السنوات	-147886	100548	81472	-101226	-11186	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تميزت هذه الفترة بتطور كبير في جانب المالية العامة، حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة الممتدة (1990-1991) إلى ميزانية بدأت تعرف عجز، وسجلت أول عجز لها سنة 1992 ثم بعد ذلك وبصفة مستمرة سنة 1994،1993، 1995 إلا أن هذا العجز لا يُفسره انخفاض أسعار النفط وإنما زيادة نفقات التسيير من خلال زيادة الأجور والرواتب التي ارتفعت بنسبة 1,9% سنة 1993 إلى غاية 1998، بعد ذلك بدأ رصيد الميزانية يعرف تحسنا إلى غاية سنة 1997 وذلك من خلال الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية، وارتفاع حصيلة الجباية البترولية من إجمالي الناتج المحلي من 10,78% إلى 19,29% سنة 1997 إلّا أنّ هذه الحالة لم تدم طويلا نتيجة زيادة الإيرادات العمومية بوتيرة أقل من النفقات العمومية، وكذا اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمورد رئيسي والجدول التالي يوضح ذلك:

المحور الثالث: السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية

في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001- 2014 وتمثلت في:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إنّ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل،...الخ) ضمن هذا الإطار يُمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسية هي[19]:

الجدول رقم(04): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1%
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4%
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,6%
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100%

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف- الجزائر،2012، ص 252.

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الأشغال العمومية حاز على اكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خُصص له غلافا ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40,1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204,2 مليار دج أي ما يُعادل نسبة 38,8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وتسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حازا على نسبة 12,4% و8,6% على التوالي والهدف منهما ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

1-2- خصائصه: بني هذا البرنامج على مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية[20]:

- ❖ يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال؛
- ❖ لايمكن إعتبار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينيات على اعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه والتزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي؛
- ❖ إن نجاح هذا البرنامج هو مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي وقطاع الطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام؛

- ❖ يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر.

1-3- أهدافه: يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية

- ❖ تنشيط الطلب الكلي؛
- ❖ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

2- برنامج دعم النمو 2005-2009

بلغت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3800 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار، والهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ضمن هذا الإطار يُمكن تقسيم برنامج دعم النمو إلى خمسة قطاعات هي[21]:

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

الوحدة: مليار دج

القطاع	حجم النفقات المخصصة لكل قطاع	النسبة
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790,4	%20,8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600,4	%15,8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862,6	%22,7
دعم القطاع الاقتصادي	577,6	%15,2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	25,5
المجموع	3800	%100

المصدر: محمد سعودي، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007، ص 200.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، حيث خصص له غلافا ماليا قدره 969 مليار دج أي ما يُعادل نسبة 25,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ويُعتبر تحسين

ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خُصص له غلاف مالي قدره 862,6مليار دج نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خُصص له غلافا ماليا قدره 790,4 مليار دج وترمي الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جمع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة،...الخ) ناهيك عن قطاع التنمية البشرية والقطاع الاقتصادي.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014.

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية[22].

خُصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى[23]:

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الجدول رقم(06): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو

الوحدة:مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1- برنامج التنمية البشرية	9696	45,7%
- السكن	3700	
- التربية،التعليم العالي، التكوين	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات*	1679	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	39,5%
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3150	16,05%
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	
المجموع	21214	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

* قطاع الطاقة، الشباب والرياضة، الثقافة، المجاهدين، التضامن الوطني.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خُصص له غلافا ماليا قدره 9696 مليار دج أي ما يعادل نسبة 45,5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، أما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.

عموما يُمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح تطور الإيرادات والنفقات خلال هذه الفترة فيما يلي:

الجدول رقم(07): تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية للفترة 2000-2015

الوحدة:مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النفقات العمومية	1187.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2428.5	3108.5
الإيرادات العمومية	1587.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3939.8	3687.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
النفقات العمومية	4191	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6980.2	1795.42
الإيرادات العمومية	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5719	1318.609

Source : - Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2000-2014)
- Ministre Des Finances 2015

عرفت النفقات العمومية تزايد بشكل كبير بحيث ارتفعت من 1187.1 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 6980.2 سنة 2014 وهذا بسبب إتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى المشاريع التي تحتاج إلى وسائل مادية وبشرية ومالية لتعاود الانخفاض مرة أخرى وهذا راجع إلى الصدمة النفطية التي ألقت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري. في حين نجد أن حصيلة الإيرادات العامة في زيادة مستمرة أيضا، بحيث ارتفعت من 1587.1 سنة 2000 لتصل إلى 6339.3 سنة 2012 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث انتقلت من 28,5دولار للبرميل سنة 2000 إلى 111.04 دولارللبرميل سنة 2012، إلّا أننا نسجل تراجع في الإيرادات العمومية في السنوات الأخيرة لانخفاض حصيلة الإيرادات من قطاع المحروقات. ويمكن توضيح تطورات أسعار النفط في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): تطور أسعار النفط للفترة 2000- 2014

الوحدة: دولار /للبرميل.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
أسعار البترول	28,5	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
أسعار البترول	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94	111,04	109,08	100,2

Source : - Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2000-2014)

4- رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015–2019

مفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...إلخ. ويهدف إلى:

- ❖ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ❖ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ استحداث مناصب شغل؛
- ❖ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ❖ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ❖ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- ❖ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من اجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- ❖ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص[24].

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري[25]:

- ❖ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار) الهادف إلى انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب؛
- ❖ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200ألف طن/ سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70%) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات

الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية

خاتمة:

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن تطور السياسة المالية ما هو إلا نتيجة لتطور دور الدولة في كل عصر من العصور بحيث كانت السياسة المالية محايدة وأصبحت متدخلة بسبب التطورات الاقتصادية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد، والتي لا يمكن استخدامها بمعزل عن السياسات الأخرى تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات السياسة المالية من جهة أخرى، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وفي ظل ضعف الإيرادات الجبائية فإنه يتوجب عليه ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام من أجل ضمان الكفاءة الاقتصادية للإيرادات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الاقتراحات والتوصيات:

- ❖ زيادة الإيرادات غير النفطية بشكل عاجل ويمكن أن يتضمن ذلك توسيع القواعد الضريبية، الزيادة التصاعدية لضرائب الدخل، والتوسع في استخدام ضريبة القيمة المضافة، ورفع ضرائب الممتلكات؛
- ❖ إلغاء الإعفاءات الضريبية التي تضعف من حصيلة الإيرادات من أجل هدف محدود النفع؛
- ❖ ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية، وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تصيب أدوات السياسة المالية؛
- ❖ إنشاء صندوق سيادي لتجنب صدمات الأزمة المالية مُكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة يكون مدعم بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين؛
- ❖ إتباع سياسة التنويع الاقتصادي وعدم اعتماد الجزائر على قطاع واحد لتتفادى تعرض اقتصادها للهزات والأزمات كما حدث في عام 1986.

المراجع:

1. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، ط1، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 43.
2. Encyclopedie Economique ,Tendences Actuelles , Economica , Paris , 1984 , p. 708
3. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، د ط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 1999، ص39.
4. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص11.
5. موراد تهتان، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالدول العربية**، دراسة قياسية باستخدام نماذج بانيل، ورقة مُقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول بدائل التنمية في الاقتصادية العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة زيدان عاشور، الجلفة، يومي22/21 نوفمبر،2012، ص4.
6. زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 2006، ص ص 35-36.
7. محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003، ص 28.
8. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 115.
9. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 1، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011، ص ص 108-110.
10. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص 86.
11. صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 109.
12. محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 58.
13. نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص8.
14. مسعود دراوسي،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2001**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة الجزائر،2006، ص 355.

15. عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2008**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012،ص 181.
*اتفاق الاستعداد الائتماني الأول منح صندوق النقد الدولي مبلغ 155,7مليون وحدة حقوق سحب خاصة استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990.
16. كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، جامعة باتنة، الجزائر،[على الخط] :http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf، تاريخ الاطلاع:03 جانفي 2016، ص ص 8-9.
17. مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 376.
18. كمال عايشي مرجع سبق ذكره، ص 09.
19. نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف- الجزائر،2012، ص 252.
20. نبيل بوفليح، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي "2001-2004" المطبق في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007، ص 103-104.
21. محمد سعودي، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007، ص 200.
22. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.
23. حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار شرق- غرب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 76.
24. حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس-، 2015-2016، ص ص 268-269.
25. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه**، متاح على : http://iefpedia.com/arab/wp، تاريخ الاطلاع: 18-05-2016.ص ص 10-12.

المصادر:

1. محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 198- 341.
2. أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، لأكتوبر 2010، ص 13.
3. نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف- الجزائر،2012، ص 252.
4. محمد سعودي، **اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية المدية-** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2007، ص 200.
5. Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2000-2014)
6. Ministre Des Finances 2015 .